جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

المعوقات والحلول

ضمن المحور الخامس:

(المجتمع الدولي والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((المصالحة الوطنية في ليبيا بين آفاق الحلول والتحديات))

د. سامي أبوعجيلة علي عيسى

مكان العمل: جامعة الزاوية ليبيا

الدرجة العلمية :أستاذ مساعد

التخصص العام والدقيق :علوم سياسية

sami.essa@zu.edu.ly

0923327344

أ: وداد حسين محمد الخرم

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

الدرجة العلمية : محاضر

التخصص العام :قانون عام

wdad77095@gmail.com

0915199906

1444هـ - 2023 م

ملخص البحث:

المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي ومحاولات الحاضر نحو مصالحة وطنية واستمراريتها السياسية، التشريعية و الاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من أخطاء وانتهاكات وذلك من خلال العمل في الحاضر حتى نستطيع تأسيس مجتمع سليم من اجل توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة والقضاء على النزاعات. وسوف نحاول من خلال هذا البحث التعرف على قواعد المصالحة الوطنية في الفترة الانتقالية وشروطها مع بيان تجارب المصالحة الوطنية في الدول الأخرى في المبحث الأول أما المبحث الثاني فيتناول آليات المصالحة الوطنية في ليبيا والتحديات التي تواجهها وتكمن اشكالية البحث من خلال طرح بعض التساؤلات الآتية:

1–هل توجد آليات واضحة للمصالحة الوطنية في ليبيا؟

2–هل يستفاد افراد الشعب الليبي من تجارب المصالحة الوطنية على مستوى الدول الأخرى لكي يمكن تطبيقها في ليبيا؟

3–ما هي التحديات التي واجهتها المصالحات الوطنية في ليبيا؟

الكلمات المفتاحية: قواعد المصالحة – مصطلح المصالحة الوطنية – شروط المصالحة الوطنية – تجارب بعض الدول

الأخرى – آليات المصالحة– الدور القانوني، السياسي، الاجتماعي والاعلامي للمصالحة في ليبيا – التحديات التي

تواجها المصالحة الوطنية في ليبيا.

ABSTRACT:

National reconciliation is the common endeavour towards abolishing the obstacles of the past and the attempts of the present towards national reconciliation and its political، legislative, social and cultural continuity, and correcting the resulting mistakes and violations, through the working in the present time, so that we can establish a healthy society for a national consensus aims at bringing points of view closer and bridging the gaps between the opposing parties and the elimination of conflicts. Through this research, we will try to identify the rules of national reconciliation in the transitional period, its rules and conditions, with a statement of the experiences of national reconciliation in other countries in the first investigation of this study, while the second investigation discuses the mechanisms of the national reconciliation in Libya and the challenges that they face.

The research problem lies by asking some of the following questions:

-1Are there clear mechanisms for national reconciliation in Libya؟

-2Will the Libyan people benefit from the experiences of national reconciliation at the level of other countries so that they can be applied in Libya?

-3What are the challenges faced by national reconciliation in Libya؟

Key words: Rules of Reconciliation - Terminology of National Reconciliation Conditions of National Reconciliation - Experiences of some other countries - Reconciliation Mechanisms–

The Legal, Political, Social and Media Role of Reconciliation in Libya – Challenges Facing National Reconciliation in Libya.

مقدمة

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها "عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وذلك من أجل تحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الديمقراطي الصحيح، من خلال –آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات"[1].

إن المصالحة الوطنية نتيجة حتميه تمر بها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية، وإن الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الأليات المناسبة للمصالحة الوطنية لذلك من المهم دراسة آليات المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع بيان التحديات التي تواجهها وكشف الحقيقة وجبر أضرار الضحايا.

إن من شأن المصالحة الوطنية الحقيقية والعميقة أن تكون هناك توافقات أمنية فاعلة تغيب وتنصهر فيها الأبعاد القبلية والمناطقية التي تقف حائلاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا، أينما توجد المصلحة الوطنية، تتواجد الثقة والرحمة والعدالة والسلام والعيش في أمان لكل أفراد الوطن الليبي الواحد.

(1) أبو بكر خليفة أبو بكر ، مقترح المصالحة الليبية العميقة والشاملة ، 23 أبريل 2017، ص 20 متوفر على الرابط htpps:/www.raialyooum.com.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة المصالحة الوطنية وتكوين رصيد معرفي حول المصالحة الوطنية واستقرار المجتمع الليبي بالإضافة إلى دراسة المصالحة الوطنية وكشف حقيقتها وأهميتها لدى الليبيين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف في طريق المصالحة الوطنية بين مكونات المجتمع الليبي والتحديات المرتبطة بها ومدى قدرة الدولة الليبية على تجاوز الأخطاء والعيوب واستخلاص الدروس منها وتقديم مقترحات لتحقيق المصالحة وخروج الدولة من هذه الأزمة.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث إلى طرح كل المشاكل بشكل شفاف، بحيث يجب على الجميع استيعاب أن الذي يرجع الحق إلى أصحابه هو القضاء والقانون، ولا يتم أخذ الحق باليد، أي يجب تفعيل القضاء والقانون العادل لكي لا يؤخذ احد بجريرة آخر.

تساؤلات الدراسة:

- هل توجد آلية واضحة للمصالحة الوطنية في ليبيا؟
- هل يمكن أن يستفيد الليبيين من تجارب المصالحة الوطنية على مستوى الدول الأخرى، لكي يمكن تطبيقها في ليبيا؟
- ما هي العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية؟
- ما هي المقترحات التي تقود ليبيا إلى الاستقرار؟
- ما هي التحديات التي تواجهها المصالحة الوطنية في ليبيا؟

منهج البحث:

إن أي بحث أكاديمي لا يكون كذلك ما لم يكن له إطار منهجي يسير عليه ويرسم حدوده وأبعاده، وعلى فقد وقع الاختيار في هذا البحث على استخدام أسلوب المنهج التحليلي والذي من أهم وظائفه زيادة المعرفة.

هيكلية البحث:

جاءت هيكلية البحث وفق التقسيم الآتي:

- المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية، قواعدها وشروطها وتجارب الدول الأخرى.
- المبحث الثاني: أليات المصالحة الوطنية والتحديات في ليبيا.

المبحث الأول:

المصالحة الوطنية مفهومها قواعدها وشروطها وتجارب الدول الأخرى

المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إنها عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من أخطاء وانتهاكات وجرائم جسمية ومعالجة الملفات والقضايا المختلف حولها بتفاؤل إلى المستقبل وذلك من خلال العمل في الحاضر حتى نستطيع تأسيس مجتمع سليم [1].

وبناء على ما سبق ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على مفهوم المصالحة الوطنية وقواعدها وشروطها وتجارب الدول الأخرى وذلك من خلال تقسيم هذه المبحث إلى ثلاث مطالب على النحو الاتي:

المطلب الاول: مفهوم المصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: قواعد المصالحة الوطنية وشروطها.

المطلب الثالث: تجارب المصالحة الوطنية والتحديات في ليبيا.

(1) محمد عز العرب محمد، العدالة الانتقالية، أليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،
القاهرة، نشر عبر الموقع الإلكتروني (http://www.rcssmideast.org/) .

المطلب الاول

المقصود بمفهوم المصالحة الوطنية

المصالحة مفهوم واسع فضفاض يحتمل أكثر من معنى وله العديد من المرادفات كالتوفيق بين الأطراف وإعادة العلاقات، وهو يرتبط عادة بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الاعتذار والتسامح والعفو وبناء السلام والتعايش السلمى والعدالة التصالحية، وقد تختلف معانيه ومدلولاته من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى أخر، وما يمكن تطبيقه في بلد ما قد يصعب تطبيقه في بلد أخر، نظراً إلى اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول، فضلاً عن ذلك، فإن المصطلح يصطبغ بالصبغة الإنسانية، وله العديد من الأبعاد النفسية والفلسفية والمجتمعية والسياسية والقانونية والدينية [1]، لذلك يجب أن يكون الدارس على دراية كافية بهذه الأبعاد المختلفة وبالمسار الصحيح لتطبيقه.

والرأي الراجح في الفقه يقرر أن مفهوم المصالحة الوطنية نشأ من أصول دينية، فالآليات والمحفزات الأساسية للمصالحة تجد أصولها في التعاليم الدينية؛ لأن الشريعة الإسلامية تدعو إلى العفو والتسامح وتحث عليه وعلى الصلح، ولعل قول الله تعالى مخاطباً رسول الكريم " اعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ "[2]، مع ما فيه من إيجاز يعكس بوضوح المعاني المتقدمة.

فالمصالحة الوطنية هي صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمِته.

أي تعني العملية المنهجية التي تتبناها دولة ما لتحقيق حالة التوافق بين الأطراف. بمعنى آخر هي عمليه التوسط بين المتخاصمين لحل المشاكل والاختلاف عن طريق التراضي والمسالمة تجنباً لحدوث الصراع والبغضاء والتشاحن بينهم، والمصالحة هنا لا تعني بالضرورة محاولة إعادة

(1) عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، تطبق على الوضع في مصر، مؤسسة مؤمن بلا حدود للدراسات والأبحاث، ع2، المغرب، 2013، ص 26.

(2) الآية 13 من سورة المائدة

الأشياء إلى ما كانت عليه؛ وإنما محاولة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشاكل والنزاعات والأساليب السلمية وقبول الأمر الواقع وإصلاح ما يمكن إصلاحه [1].

والمصالحة هي البديل عن النزعات غير المجدية للشعب والدولة، والقبول بها يعني فتح أبواب المفاوضات في مجال توزيع السلطة في المناطق الرخوة والساخنة وتوزيع عملية إعمار البلد المهشم وتوزيع موارده المالية بصورة ناجعة وفعالة، والاستفادة من طاقاته البشرية [2].

– ومن خلال ما سبق – يرى الباحثان أنه لا يمكن لأي دولة أن تشق طريقها نحو التقدم والرخاء بدون تحقيق المصالحة الوطنية بين مواطنيها فالمصالحة تتطلب نوعاً من التسامح والشخص الوحيد الذي يملك صلاحية التسامح هو المتضرر، وإذا أردنا أن يصبح التسامح فعالاً وملموساً فإنه يتعين أن يتم تنفيذه من خلال مجموعه من الشروط السياسية والاجتماعية وما أن يبدأ التفاهم وتبني هذه الشروط حتى يبدأ مشهد المصالحة.

المطلب الثاني

قواعد المصالحة الوطنية وشروطها

نحاول هنا أن نضع لعملية المصالحة الوطنية قواعد وشروط عامة على النحو الاتي:

الاتفاق على الثوابت الوطنية:

أن تقوم المصالحة الوطنية على الحوار المجتمعي بمشاركة كافة قطاعات المجتمع المعنية بالمصالحة الوطنية ولا بد أن تتوافر فيهم شروط المواطنة والولاء للمجتمع [3].

لأن أخطر ما تواجهه المجمعات التي مرت بأحداث الثورات والصراعات هو الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع على نحو يصعب معه الاتفاق على الثوابت والتوافق على الأمور الأساسية التي

(1) حميدة ميلاد ابو رونية، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا، بين الرؤية وأليات الحل، كليه الاقتصاد، جامعه طرابلس، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية القانون، جامعة سرت، 2014/6/12، ص 5.

(2) عمرو خيرى عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام، بحث مقدم في ورشة الأكاديميين الثالثة ضمن مشروع بناء تعليم السلام في العراق، ابريل، 2018، ص 1.

(3) ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، كلية التربية العجيلات، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الأدب جامعه الزاوية، 12 – 13 ديسمبر 2021، ص5

تمهد للمصالحة الوطنية، لذلك فمن أولى الخطوات التي ينبغي اتخاذها تحديد الثوابت الوطنية وضمان اتفاق كافة أطراف المصالحة عليها.

إعلاء مصلحة الوطن:

إن مصلحة الوطن والابتعاد عن المكابرة والمغالبة التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي والإعراض عن التخوين والنأي عن الأهواء الشخصية واستحضار النية الصالحة بهدف إصلاح ذات البين هو الأساس إلى الوصول لمصالحة وطنية شاملة.

إجراء المصالحة في مناخ من الشفافية وسيادة القانون:

من المهم الاضطلاع بإجراءات المصالحة في مناخ تسوده الشفافية بحيث يطلع أفراد المجمع على جهود المصالحة بصورة تسمح لهم بتبين أطرافها وأهدافها. ومن المهم أن تجرى عملية المصالحة في مناخ تسود فيه سيادة القانون، بحيث تتساوى الأطراف طالما جلست إلى مائدة الحوار، وعلى نحو يطبق فيه القانون على الجميع بدون تميز.

تحرى الحقيقة كاملة وكشف المظالم وذلك لضمان عدم تكرار الانتهاكات:

من أهم أهداف العدالة التي يجب أن تجرى في ظلها أي جهود للمصالحة الوطنية توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تم ارتكابها في حق الوطن والمواطنين وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها [1]، وتحديد المسؤولين عنها، وإعلام المواطنين بها، إذ أن هذه المقاربة تضمن نقل رسالة واضحة إلى المجتمع بأن مرور الزمن لم ولن يشكل عقبه في سبيل الكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو غض الطرف عنها [2].

والتالي يمهد الطريق لطي صفحة الماضي بما انطوت عليه من أحداث ومن انتهاكات لحقوق الإنسان، لأن غلق الملفات دون إظهار الحقيقية يفتح باب الثأر والانتقام ويزيد من التوتر والاحتقان، كما أن كشف الحقيقة يسهم في فضح انتهاكات وتجاوزت الماضي، ومن ثم في مواجهتها والصفح عنها بما يحقق قدراً من الرضا لدى المواطن العادي يسهم في بلوغ المصالحة

(1) اشار المشرع الليبي إلى عيب إساءة استعمال السلطة كمرجع من مراجع الطعن بالإلغاء، وذلك في المادة (21) من قانون المحكمة العليا الليبية لسنة 1953م، والمادة الثانية من القانون رقم (88) لسنة 1971م بشأن القضاء الإداري.

(2) معتز بالله عثمان، معايير العدالة الانتقالية بين النظرية والتطبيق في حقوق الانسان في إطار العدالة الجنائية، ج 2، ط 1، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان 2007، ص 251.

الوطنية، وقد جاء الحث عليها في الآية الكريمة في قوله تعالى: " وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ " [1].

التركيز على حقوق الضحايا مثل:

- أولوية عودة المهجرين والنازحين الليبيين إلى مناطقهم، وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- وجود جهة محايدة ومستقلة تعنى بتقييم نتائج المصالحة في مراحلها المختلفة كالجامعة العربية أو الاتحاد الافريقي.
- اتباع إطار مؤسسي شامل للمصالحة.
- عدم السماح باستغلال المصالحة لتحقيق مكاسب حزبية أو جهوية أو قبيلة.

المطلب الثالث

تجارب المصالحة الوطنية في الدول الأخرى

هناك العديد من الدول التي مرت بمراحل انتقالية جذرية ارتكبت قبلها أو خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ترتب عليها حدوث انقسامات بين أبناء الشعب الواحد، مما يستلزم اللجوء إلى آليات العدالة لإعادة السلم والاستقرار الاجتماعي في تلك الدول لبلوغ المصالحة الوطنية وهى أسمى الأهداف، وفيما يلي نستعرض تجارب بعض الدول في مجال المصالحة التي مرت أو تمر بمسارات حقيقية للمصالحة الوطنية.

التجربة الجزائرية:

لقد عانت دولة الجزائر من عنف مسلح وإرهاب دام لسنوات طويلة (من عام 1992 إلى عام 2006) سقط خلالها ألاف من القتلى والمصابين، وتعكس التجربة الجزائرية مثلاً في تكريس مفهوم العفو بغرض بلوغ المصالحة الوطنية، فقد تمكنت دولة الجزائر من اجتياز المأساة الوطنية في ذلك الوقت بعد استفتاء شعبي عام على الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية عام 2005م، ساهم في وقف العنف من جانب تيارات الإسلام السياسي، ومهد لإصدار قانون شامل للمصالحة الوطنية في عام 2006، نص على شروط العفو وأصول المصالحة، والهدف الأساسي

(1) سورة البقرة الآية (237)

من تلك القوانين هو غلق ملفات الملاحقة القضائية، وتوضيح شروط انقضاء الدعوى العمومية بحق الاشخاص، ويقضي بمنح العفو شريطة ألا يكون الشخص قد تورط في ارتكاب المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية أو شارك أو حرض عليها [1].

وما يخرج عن المألوف في هذا القانون أنه منع المواطنين والسلطة القضائية من فتح أي تحقيق ضد جهات الأمن المختلفة فهو بذلك على رأى أحد نشطاء حقوق الانسان الجزائريين يكرس فكرة الإفلات من العقاب.

ولم يكن قانون المصالحة الوطنية الذى استفتى فيه الجزائريون في بداية الألفية الجديدة، خطوة جرى القفز نحوها بسهولة كما قد يتصور البعض، إذ سبقتها لأكثر من عشريه كاملة جهود ظلت تراوح بين الفشل ونصف النجاح، اعتقاداً من أطراف النزاع في إمكان أن يظفر أحدهما بالآخر ليفرض خياراته، لكن شراسة المعركة وتكلفتها البشرية والمادية جعلتا بعض الفاعلين السياسيين يبادر إلى إطلاق مبادرات سياسية لإيجاد حل للأزمة الجزائرية وهذه المبادرات بدت في البداية محتشمة ومحدودة الأثر، لكن تكلفة الصراع جعلتها تتضح ببطء لتغدو أكثر جرأة، أملاً في إنهاء الأزمة المتصاعدة، من أهم تلك المبادرات مسمى الوفاق الوطني [2].

التجربة المغربية:

فقد عرفت المغرب منذ حصولها على الاستقلال سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مست أفراداً وجماعات وحتى بعض المناطق، وبعد التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي وكذا ضغوطات المنظمات الحقوقية الوطنية المغربية تم إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة بموجب قرار ملكي، وتعتبر من التجارب الرائدة على المستوى العربي للتصدي للانتهاكات وجبر الأضرار التي لحقت بفئات عديدة من المجتمع المغربي، وقد كانت هذه التجربة سباقة لأحداث الحراك العربي، وبالرغم من الإيجابيات التي تحققت من خلالها إلا أنها لا تخلو من سلبيات، واجهة المغرب فترات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والتي سميت فيما بعد سنوات الرصاص

(1) معتز بالله عثمان، مرجع سابق، ص 253

(2) الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، ع 34، سبتمبر 2018، ص 24.

والتي تميزت بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وموجة كبيرة من الاعتقالات السياسية في منطقة الريف الفترة من عام 1956 إلى عام 1958 حيث حاول الملك محمد الخامس القضاء على معارضيه فقام بحملات اعتقال بالغة القسوة في مناطق كانت المدافعة الأولى في الكفاح والاستقلال الوطني المغربي خاصة منطقة الريف الشمالية [1]، والتي لا تزال حتى يومنا هذا تعيش في عزلة نسبية عن باقي الوطن المغربي وتتسم بنسبة عالية من البطالة.

ومع استلام الحسن الثاني الملك عام 1961م اتخذ أسلوباً مغايراً لأسلوب والده فقد حاول النظام آنذاك أن يمزج المكافأت الضخمة بالعقوبات القاسية، وكان منهج الملك الجديد هو تحييد من يمكنهم منافسته في السلطة وذلك بتقديم الحوافز من هبات وعقارات ومناصب حكومية..

ولقد شهد عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي في المغرب أبشع الانتهاكات المرتكبة ضد كل رأي معادي لتصورات النظام القائم .

وفي عامي (1971 – 1972م) وقعت محاولتي انقلاب فاشلتين في المغرب كانت من نتائجها حملات اعتقال واسعة النطاق.

لقد عرف المغرب في السنوات المسماة بسنوات الرصاص بضروب متنوعة من الانتهاكات حيث تشير التقديرات إلى أن قرابة 50 ألف شخص تعرضوا للانتهاكات التي تتراوح ما بين الاعتقال التعسفي والتعذيب خارج نطاق القضاء ، وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات خفت حدة انتهاكات حقوق الانسان في المغرب ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب الباردة التي أدت إلى تراجع أعمال القمع في الكثير من بلدان العالم ، وفي عام 1991م جاءت استجابة الملك الحسن الثاني فقد أطلق ما يقارب من 330 شخص من المختطفين وفي هذا السياق أقدم الملك الحسن الثاني على إنشاء مجلس استشاري لحقوق الإنسان عام 1990 وكان المجلس يقوم بإسداء المشورة للملك فيما يخص جميع الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان وبهذا كان المجلس يمثل أولى الخطوات الرسمية التي اتخذت للتصدي لحركة انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب وفي عام 2001م قام الملك محمد السادس بإجراء بعض التعديلات الأساسية في هيكل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وفي أواخر 2003م قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإعداد طلب رسمي رفع إلى المك أكد فيه ضرورة تعميق التحول الديمقراطي ووافق الملك على ذلك فيما يخص تشكيل هيئة الإنصاف

(1) فيلا اوبغتهافن، مارك فريمان، العدالة الانتقالية ، نوفمبر عام 2005 ، ص 7 .

والمصالحة فإنها تتكون 17 عضواً عدد منهم من مناضلي حقوق الإنسان وذلك في عام 2004 دامت هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب سنتين أي من بداية 2004 إلى بداية 2006 عندما استقبلها الملك محمد السادس 2006 وتسلم تقريرها الختامي [1].

وتعتبر تعد التجربة المغربية من أفضل تجارب المصالحة الوطنية، ليس فقط على المستوى العربي بل أيضاً على المستوى الدولي، وميزة التجربة المغربية أنها تمت بمبادرة من ذات نظام الحكم الذي وقعت في ظله انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ويمكن الاسترشاد بالتجربة المغربية في تحقيق المصالحة عن طريق الاطلاع على تجربة إنشاء الهيئة المستقلة للتحكيم والتعويض عن الضرر المادي والمعنوي لضحايا واصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وهيئة الانصاف والمصالحة * .

(1) مسعود خالة ، العدالة الانتقالية في المغرب ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 7 ، 2015 ص 160 .

* لمزيد من المعلومات الاطلاع الأمر الملكي الصادر بتاريخ 16-18- 1999م،

تجربة جنوب أفريقيا:

يأتي اختيار تجربة جنوب أفريقيا باعتبارها تجربة فريدة، وصفت في أحيان كثيرة بالمعجزة، حولت بلداً تسوده ثقافة العنف والتمييز العنصري إلى بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية، واستخدمت التحاور ومهارات التفاوض وإعادة بناء الثقة للقضاء على إرث من التمييز العنصري امتد لقرون، وفي أحيان كثيرة ينظر إلى تجربة جنوب أفريقيا على أنها التجربة الأولى في العالم التي تم فيها حل نزاع بهذه الأهمية والخطورة حلا سلمياً، ولقد واجهت جنوب أفريقيا أكثر من أربعين عاماً من التمييز العنصري من عام (1948 إلى 1990) شهدت خلالها أصنافاً عدة من إنتهاكات حقوق الإنسان تحت نظام الأبارتهايد [1].

تجربة رواندا:

يحفل تاريخ رواند بالاضطرابات، تميزت حقبات ما قبل الاستعمال وما بعد الاستعمار بالصراع على السلطة والعنف بين شعبي الهوتو التوتسي، قبل الاستعمار حكم التوتسي طبقة العمال المستعبدة من الهوتو ، ثم فاقمت القوى الاستعمارية الانقسامات بين المجموعتين من خلال استغلال التوتسي للهوتو، وفي عام 1959 أطاحت ثورة الهوتو بالتوتسي وحصلت رواندا على استقلالها في عام 1962م ، وأصبحت جمهورية بقيادة الهوتو.

واسفرت هذه التوترات عن حرب اهلية عام (1990 – 1994) بين حكومة الهوتو والجبهة الوطنية الرواندية التي يقودها التوتسي، وبلغ الصراع ذروته بارتكاب إبادة جماعية استهدفت بشكل خاص التوتسي، بين شهري (4 – 7) من عام 1994، وهزمت الجبهة الوطنية الرواندية حكومة الهوتو ووضعت بالتالي حداً للإبادة الجماعية .

انتصرت الجبهة الرواندية بقيادة التوتسي واستولت على السلطة في شهر يوليو 1994، في بلد حل به الدمار وخلفت هذه المأساة مجتمعاً منقسماً تعرض لصدمة شديدة وبلد صنف دولة

---

(1) محمد عز، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري، رؤية نظرية ومنهجية، 2015/3/26، ص 4.

ابارتهايد : تأتي كلمة ابارتهايد من "لغة الافريكانز"، وهي لغة المستعمرين الهولنديين الذين استوطنوا جنوب أفريقيا. والكلمة تعني الفصل أو التفرقة. فعندما انتصر الحزب القومي في انتخابات عام 1948 في جنوب أفريقيا، وهو الحزب الذي يمثل المستعمرين من أصول هولندية في تلك الدولة، سن جملة من القوانين التي استكملت تلك التي وضعتها الفئة البريطانية من المستعمرين منذ تأسيس دولة أفريقيا الجنوبية عام 1910.

منهارة واضطلعت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية بمهمة إعادة البناء لتحقيق الوحدة والمصالحة لقد مرت 27 عاماً منذ انطلقت رواند بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية في رحلتها إلى تحقيق المصالحة الوطنية وترأست الحكومة هذه العملية بالتشاور مع نخب من مناحي الحياة كافة شملت أعضاء الأحزاب السياسية وكبار القادة الوطنيين ورجال الأعمال وأفراد من المجتمع المدني ، وبهدف تعزيز المصالحة الوطنية فضلت رواندا العمليات والآليات المحلية التي جمعت بين النهج الشمولية والمحلية القائمة على الثقافة وشملت استجابات قضائية وغير قضائية وقائية وتفاعلية ، وبناءً على تجربة رواندا في مجال المصالحة الوطنية قد تساعد هذه الدروس البلدان التي شهدت صراعات عنيفة واسعة النطاق تضطلع الدولة بمسئولية تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية وتعزيزها واعتمد نجاح المصالحة الوطنية في رواندا على استخدام آليات ارتكزت على سياق المجتمع وثقافته فشكلت ثقافة البلد وعادات التضامن والمشاركة المجتمعية في حل المشاكل على مستوى القرية نهجًا علمياً.

وتساعد بالتالي الحلول المحلية وتشكيل بديلاً للآليات الشمولية أو الليبيرالية في تعزيز المصالحة ، وتعد آليات غاشاشا في رواندا درساً للمجتمعات المنقسمة ، في الواقع تمثل محاكم غاشاشا شكلاً فريداً من أشكال العدالة التصالحية نظراً لطبيعتها اللامركزية والأهمية التي تخلق على مشاركة المجتمع بأكمله والمشاركة المحلية [1].

المبحث الثاني

أليات المصالحة الوطنية والتحديات في ليبيا

لن ينقذ ليبيا من وضعها المأساوي إلا بوضع أسس مصالحة حقيقية وشاملة وذلك من خلال ووضع آليات للمصالحة يتفق عليها جميع الليبيين ممثلون في أعيان المناطق والشيوخ ووجهاء القبائل من أجل الوقوف على قاعدة ثابتة ومواجهة كل التحديات، وعلية نرى أن مشروع هذه المصالحة المنتظرة ينبغي أن ينطلق في وقت متزامن وبزخم كبير في إطار عدد أربع من الآليات القانوني والسياسية والاجتماعي والإعلامي وهذ ما سوف نتحدث عنه من خلال تقسيم هذ المبحث إلى عدة مطالب على النحو الاتي:

(1) أزيكيل سينتاما ، المصالحة الوطنية في رواند ، التجارب والدروس المستخلصة ، باحث في مجال السلام جامعة رواندا ، 2019 – 2021 ، ص 15.

المطلب الأول: الدور القانوني والسياسي للمصالحة الوطنية

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي والإعلامي للمصالحة الوطنية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا.

المطلب الاول

الدور القانوني والسياسي للمصالحة الوطنية

تلعب السلطة التنفيذية والتشريعية دوراً رئيسياً في توجيه بوصلة الاهتمام بالمصالحة الوطنية، هذا الدور يمكن قياسه من خلال ما تصدره تلك السلطات من قوانين وقرارات تنعكس بالإيجاب أو بالسلب فيما يتعلق بتحديد دور المصالحة الوطنية.

ومن المهم التعرض لأبرز القوانين والقرارات الصادرة بالخصوص ومحاولة تحديد الاطار العام للمصالحة من خلال التعرف على الجهد التراكمي على المستويين التشريعي والتنفيذي فيما يتعلق بتلك المسألة [1].

وبينت تجارب الدول التي مرت بنزاعات إن الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار وطني ديمقراطي شامل كأحد آليات المصالحة الوطنية، فالمصالحة الوطنية يجب أن تكون على أسس ومعايير محددة وهى الاحتكام إلى القانون والدستور وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية واحترام الثوابت الوطنية وعدم المساس بها، والجدل حولها ويهدف بالدرجة الأولى إلى بناء وطن موحد وحياة تنموية شاملة ومستدامة [2].

فالمصالحة الوطنية تتجه إلى تفكيك واقع سيء بالضغط على كلا الطرفين أو الأطراف المتعددة، لذلك فهو يستهدف معالجة مشكلة عملية، فردية أو اجتماعية راهنة أو مستقبلية، لهذا فإن المصالحة تسعى في مضمونها وأشكالها إلى توسيع المساحات المشتركة وبهذا تكمن أهميته المصالحة في ضمان الابتعاد عن المماحكات العقيمة والتي تزيد من الجفاء والتباعد، ولا توفر مناخاً نفسياً واجتماعياً يقوي النسيج الوطني وذلك يأتي الدور القانوني والسياسي لخلق آلية للتواصل الفكري والشفافية حول القضايا العالقة، انطلاقاً من حسن النية والاستفادة من تجارب الماضي والتطلع إلى المستقبل.

---

(1) أ. سامي جمعه الخالقي، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي، مجله الأستاذ، ع22، ربيع 2022 م، ص 291 .

(2) د حميدة ميلاد أبورونية، مرجع سابق، ص 1.

وذلك بوضع رؤية للواقع أكثر شمولا واستبعاد جميع مظاهر العداء، وألية المصالحة الوطنية لا تتم إلا بالحوار الوطني ومن المواطن نفسه، ومن هنا يجب أن يكون المواطنون ذووا العلاقة هم أطراف الحوار، وهو من الروافد الأساسية لصناعه المشتركات التي لا تنهض حياة اجتماعية سوية بدونها.

وعملية الحوار يقوم بها أكفأ الخبراء القانونيين الليبيين من أجل صياغة قرارات وقوانين تتضمن جبر الضرر وإعادة الحقوق وعودة المهجرين والنازحين والاتفاق على الديات والتعويضات المالية والتسامح والعفو ما أمكن والاتفاق على تأسيس لجنة مستقله للإنصاف، وتحديد القضايا والمصالح والاحتياجات الأساسية، ويجدون لها حلولا أو يتوصلوا إلى حلول تخدم عملية المصالحة الوطنية، فعملية اتخاذ القرار من المفترض أن تكون مفتوحة امام التأثر والإقرار بفعل مشاركة الموطنين للوصول إلى حوار هادف مثمر، وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعة الثقافي أو السياسي؛ وإنما هو لاكتشاف المساحة المشركة وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً وإمعان النظر إلى الأمور، وقدرتها على تأصيل المصالحة الوطنية [1]، ووضع قواعد قانونية منظمة لانتخابات عادلة ومنصفة تمنح الفرصة لجميع الليبيين بالترشيح والانتخاب لأنه الحق السياسي والطبيعي للإنسان والوصول إلى حل للأزمة الليبية، وأن يكون حلاً سياسياً مبنياً على التوافق الوطني.

المطلب الثاني

الدور الاجتماعي والإعلامي للمصالحة الوطنية

يجب أن يشكل الدور الاجتماعي نقطة الانطلاق في مشروع المصالحة الليبية العميقة والشاملة، نظراً لخصوصية دور المكون الاجتماعي الليبي، حيث كان للمنظومة الاجتماعية التقليدية الليبية في فترات مهمه من تاريخ ليبيا كلمه الحسم في لم الشمل ومنع التشظي والحفاظ على وحدة الكيان، وربما يعود السبب لعدم الوصول بعد إلى دوله مؤسسات حقيقية منذ استقلال ليبيا في خمسينيات القرن الماضي، لذلك ظل المكون الاجتماعي الليبي يلعب دوراً في حل النزاعات والخلافات بين المناطق والقبائل، أو حتى داخل القبيلة والمنطقة بتدخل الأعيان والشيوخ لفض هذه النزاعات، لذلك يجب محاكاة هذه الأليات لوضع أساس المصالحة الشاملة التي تحتاجها

(1) حميدة ميلاد أبو رنية، مرجع سابق، ص8.

ليبيا اليوم، على أن يتم تحديد مكان يناسب الجميع وزمان يتفقون عليه لالتقاء جميع ممثلي المناطق والقبائل والأعيان والشيوخ ومن يرون فيه الكفاءة، وتطرح في هذه الاجتماعات كل المسائل العالقة مهما كان من الشكاوى والمطالب بدون حرج، في مناخ من المصارحة والشفافية وما لا يتم حله بالأعراف يتم إحالته على القانون [1].

أما فيما يتعلق بالدور الإعلامي تعد وسائل الإعلام من وسائل الربط الاجتماعي المهمة في أي مجتمع، حيث تعمل على التوجيه وغرس قيم وممارسات اجتماعية جديدة ، فالحوار الوطني يحتاج إلى دعم الإعلام والإعلام يقتضي أن يؤدي وظائفه الأساسية التي تتطلبها المرحلة الراهنة ، فهذه المرحلة تتطلب وضع ميثاق شرف إعلامي يهدف إلى المصالحة الوطنية ، حيث أنه يجب أن تنطلق كل القنوات الإعلامية المرئية والمكتوبة والالكترونية في وقت واحد ومتزامن مع بدء الفعاليات الاجتماعية، فيتم بث برامج للحث على المصالحة وتكون ذات خطاب يوجه الى ضرورة التوافق والتصالح بين المكونات الليبية المتنازعة والمتعارضة [2].

المطلب الثالث

التحديات التي تواجهها المصالحة الوطنية في ليبيا

هناك تحديات تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام (2011) والتي تقف حائلاً دون تحقيق مصالحة مجتمعية وطنية بين مكونات المجتمع الليبي ومن هذا التحديات ما يلي:

التحدي السياسي والأمني: عند الحديث عن التحديات السياسية بعد ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، وهذا ما أثر في عمليه اعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية وظهرت الانقسامات، إلى جانب ذلك ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار، وهذا ما أظهر الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات التعايش السلمي تشتد تأثيرها بدوافع سياسية.

ونتيجة لهذه الممارسات جعلت مناطق تعيش عداوة مع مناطق أخرى وهذا ما يجعل مسألة المصالحة الوطنية تواجه تحديات لا يمكن تحقيق المصالحة قبل احقاق الحق وتقديم الجناة إلى

(1) أبو بكر خليفة ابو بكر، مرجع سابق، ص 1.

(2) نفس المرجع السابق، ص 1.

العدالة لينالوا جزاءهم وهذا يجب أن نشير إلى نقطة مهمه وهى ضرورة الحكمة والصبر والتمييز بين المجرم والمتهم والبريء [1].

التحدي الاقتصادي والاجتماعي:

إن نجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية وطريقة التعامل معها لا تتم إلا بمعالجة الجذور التاريخية وذلك بالاستناد الى الإقرار بالحقوق، وذلك لأن المصالحة الوطنية ليست تسويات أو صفقات بين أحزاب أو جماعات أو أفراد وإنما حوار ووسيلة لتحقيق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالآخر ونبذ العنف والدعوة إلى التسامح والسلم الأهلي، ولأجل نجاح الحوار لا بد من تعزيز الثقة بين الاطراف وهذه مسئولية الجميع وذلك للتحقيق تسوية سياسية وتطبيق العدالة من خلال لجنة انصاف تعمل على إظهار الحقيقية وبعدها المصالحة الوطنية ؛ وبالكشف عن الحقائق وإظهارها للتاريخ بذلك تكون المصارحة ضرورة دينية وإنسانية وحضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسيته من أجل ترسيخ الوحدة الوطنية والتلاحم بين ابناء الشعب الليبي [2]، ما يستوجب التفكير بجدية في كيفية الوصول إلى اتفاق مجتمعي واسع بشأن توزيع الثروة وعائداتها وتحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي دون تهميش أي منطقة، كذلك الثروة ملك لكل الليبيين وهم يقرروا كيفية تصريفها أو توزيعها دون سواها من خلال المؤسسات الاجتماعية دون اختصاص لصالح الحاضر من أجيالهم، والأجيال القادمة، لا يمكن أن نتصور أن تكون هناك عدالة اجتماعية بدون توزيع عادل للثروة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا ينبغي إنجاز برنامج ناجح ومتكامل للعدالة وتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا والحرص على قيام نظام يضمن توفير الحقوق والحريات الأساسية للشعب الليبي وتوفير حرية الرأي والتعبير والتأكيد على النظام الدستوري للدولة.

---

(1) محمود احمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، قطر، ع 47، 2020، ص 82 .

(2) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، مج 37، ع 431، لعام 2015 ، ص 107.

الخاتمة

إن المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الليبي ضرورة إنسانية وحضارية، واقتصادية واجتماعية وسياسية، ونفسية، لا يستغني عنها الشعب الليبي كافة من أجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب، وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة.

فيجب عليهم السعي والعمل المتواصل للوصول إلى الأهداف والمقاصد السامية والقيم الانسانية الرفيعة التي خرجت من أجلها الشعوب، فالمصالحة الوطنية ضرورة دينية ونحن لنا ديننا الإسلامي وكل الليبيين مسلمون وتربطهم روابط اجتماعية وتصاهريه وعائلية وقبلية، هذا كله سيسهل عملية المصالحة ولن تكون هناك صعوبات إذا ما قمنا به على الوجه الصحيح، فالليبيون لحمة واحدة ولن يفرقهم أحد وهم متسامحون وخاصه مع أبناء شعبهم وفى النهاية ستكون دولة قانون و عدالة ، وأمن واستقرار ولا ندع أي أحد يتطاول على القانون ويحاول زعزعت أمن واستقرار دوله القانون والمصالحة الوطنية كمشروع لا بد أن تكون له عده نتائج وتوصيات.

أولا النتائج:

1. لابد للمصالحة الوطنية أن تنشأ على أساس علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع
2. أن تتحمل الأطراف الليبية مسئولية حفظ البلاد.
3. تعزيز عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ثانياً التوصيات:

1. أن تتحمل الأطراف الليبية مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية أو جغرافية وقبلية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.
2. المبدأ الذي يحدد مفهوم المصالحة الوطنية هو تحقيق التطور الحقيق في الأوضاع الراهنة بليبيا نحو الأفضل ، بحيث يؤدي للمضي قدماً على طريق الإصلاح إلى المزيد من الاستقرار والتقدم والتنمية.
3. توعية المواطن بحقوق الانسان والمبادئ الأساسية لهذه الحقوق والأعلام يجب أن يكون له

دور رئيسي، فهو عنصر فعال في تعزيز المصالحة الوطنية والمحافظة على اللحمة الوطنية وتقوية النسيج الاجتماعي.

4. يعتمد نجاح المصالحة الوطنية على استخدام آليات ترتكز على سياق المجتمع وثقافته وتقاليده وعاداته .

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

1. ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، كلية التربية العجيلات، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الأدب جامعه الزاوية، 12 – 13 ديسمبر 2021.
2. أبو بكر خليفة أبو بكر، مقترح المصالحة الليبية العميقة والشاملة، 23 أبريل 2017، متوفر على الرابط https:/www.raialyooum.com.
3. أزيكيل سينتاما ، المصالحة الوطنية في رواند ، التجارب والدروس المستخلصة ، باحث في مجال السلام جامعة رواندا ، 2019 – 2021.
4. حميدة ميلاد ابو رونية، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا، بين الرؤية وأليات الحل، كليه الاقتصاد، جامعه طرابلس، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية القانون، جامعة سرت، 2014/6/12.
5. سامي جمعه الخالقي ، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي، مجله الأستاذ، ع22، ربيع 2022 م.
6. الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، ع 34، سبتمبر 2018.
7. عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، تطبق على الوضع في مصر، مؤسسة مؤمن بلا حدود للدراسات والأبحاث، ع2، المغرب، 2013.
8. عمرو خيرى عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام، بحث مقدم في ورشة الأكاديميين الثالثة ضمن مشروع بناء تعليم السلام في العراق، ابريل، 2018.
9. فيلا اوبغتهافن، مارك فريمان، العدالة الانتقالية ، نوفمبر عام 2005 .
10. محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، مج 37، ع 431، لعام 2015.
11. محمد عز العرب محمد، العدالة الانتقالية، أليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات

العربيـة، المركـز الاقليمـي للدراسـات الاسـتراتيجية، القـاهرة، نشـر عبـر الموقـع الإلكترونـي ./http://www.rcssmideast.org

12. محمد عز، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري، رؤية نظرية ومنهجية، 2015/3/26.

13. محمود احمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، قطر، ع 47، 2020.

14. مسعود خالة ، العدالة الانتقالية في المغرب ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 7، 2015.

15. معتز بالله عثمان، معايير العدالة الانتقالية بين النظرية والتطبيق في حقوق الانسان في إطار العدالة الجنائية، ج 2، ط 1، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان 2007.